

الجوانب التقنية والتنظيمية والسياساتية للانتقال من الشبكات القائمة إلى شبكات النطاق العريض في البلدان النامية، بما في ذلك شبكات الجيل التالي والخدمات المتنقلة والخدمات غير التقليدية المقدمة عبر الإنترنت (OTT) وتنفيذ الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت

1 بيان الحالة أو المشكلة

ينسب الفضل على نطاق واسع للزيادة في النفاذ إلى النطاق العريض إلى تحسين نتائج أنشطة التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية. ويعتبر النطاق العريض من المدخلات الأساسية لتحقيق مجتمع معلومات يكون محوره الإنسان ويتسم بالطابع الجامع وينصب على التنمية.

وعلى الرغم من المكاسب الباهرة في مجال النفاذ إلى البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها، ما زال العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً (LDC)، يفتقر إلى النفاذ الكافي لتوصيلية النطاق العريض. ووفقاً لتقديرات بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2012، فإن 31 في المائة من سكان البلدان النامية و28 في المائة من الأسر المعيشية فيها تتوفر لديهم إمكانية النفاذ إلى الإنترنت، وأن نسبة الذين تتوفر لديهم إمكانية النفاذ إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً، البالغ عددها 49 بلداً، لا تتجاوز 10 في المائة. وتتسم الفجوة بين الجنسين بأنها أكثر وضوحاً، نظراً إلى أن عدد النساء اللواتي يستعملن الإنترنت أقل من عدد الرجال بنسبة 16 في المائة. ومن بين أكثر من مليار شخص لديهم إعاقة تؤثر على إمكانية نفاذهم إلى الاتصالات الحديثة، يوجد 80 في المائة منهم في العالم النامي. وفي البلدان النامية بلغت نسبة انتشار الاشتراكات في الخدمات المتنقلة عريضة النطاق 20 في المائة في عام 2013، مقابل 6,1 في المائة في الخدمات الثابتة عريضة النطاق. وعلاوة على ذلك، تبقى تكاليف النفاذ إلى الخدمة عريضة النطاق مرتفعة ارتفاعاً ثقيل الوطأة في كثير من البلدان النامية بسبب عوامل متنوعة منها الافتقار إلى الاستثمار في البنية التحتية وضرورة وضع سياسات ولوائح تمكينية وتنفيذها، ولا سيما السياسات واللوائح التي من شأنها النهوض بفعالية المنافسة.

وينبغي لقطاع تنمية الاتصالات أن يسعى في فترة الدراسة 2014-2018، بمشاركة نشطة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، إلى زيادة توافر خدمات النطاق العريض الميسورة التكلفة من خلال إجراء تحليل دقيق للسياسات والقضايا التقنية المتصلة بنشر النطاق العريض واعتماده واستعماله. وعلى وجه الخصوص، يتعين على أعضاء الاتحاد ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) العمل على تحديد احتياجات أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان وإبراز هذه الاحتياجات وتلبيتها من خلال تحسين نشر النطاق العريض واستعماله. وسينتفع الأعضاء بتحليل القضايا التقنية التي ينطوي عليها نشر تكنولوجيايات النفاذ إلى النطاق العريض، بما في ذلك إدماج الحلول المتعلقة بشبكات النفاذ في البنية التحتية القائمة أو المستقبلية.

وينبغي أن تُدرس معاً سياسات النفاذ إلى النطاق العريض وتنفيذه وتطبيقاته بحيث تتمكن البلدان النامية على نحو أفضل من تقييم خياراتها لنشر النطاق العريض. ومن شأن الجمع بين هذه المواضيع أن يؤدي إلى إزالة التشتت فيما بين هذه القضايا المتصلة وإلى توفير خارطة طريق واضحة للبلدان النامية لكي تتمكن من سد الفجوة القائمة في خدمة النطاق العريض.

إن المسألة الدراسية المقترحة والنواتج المتوقعة تعكس عناصر من مسائل الدراسة في فترة الدراسة السابقة 2010-2014، لا سيما المسألة 19-2/1 عن تنفيذ خدمات الاتصالات بواسطة بروتوكول الإنترنت في البلدان النامية، والمسألة 26/2 عن الانتقال من الشبكات القائمة إلى شبكات الجيل التالي من أجل البلدان النامية: الجوانب التقنية والتنظيمية والسياساتية.

وخلال فترة الدراسة 2010-2014 للمسألة 19-2/1، قام فريق المقرر في إطار لجنة الدراسات 1 بدراسة تنفيذ خدمات الاتصالات القائمة على بروتوكول الإنترنت في البلدان النامية. وأعدّ تقرير دراسة يتضمن معلومات وبيانات ذات صلة لكي تستخدمها الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية.

ولا يزال تنفيذ الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت على الصعيد العالمي يمثل تحدياً لجميع البلدان وسيتحقق على مراحل. ولذلك تُقترح دراسات بشأن الانتقال من الإصدار الرابع إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت وآثاره.

ويقوم فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) بتطوير البروتوكولات بما في ذلك الإصدار الرابع والإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت.

ويهتم كثير من البلدان والمنظمات الدولية بهذه المسألة. وقد اعتمدت الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (جوهانسبرغ، 2008) القرار 64 (جوهانسبرغ، 2008) بشأن توزيع عناوين بروتوكول الإنترنت وتيسير الانتقال إلى الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6) ونشره، وراجعته الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات في 2012. وقرر مجلس الاتحاد في دورته لعام 2012 بموجب مقرره 572، أن يعالج المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2013 (WTPF-13) مسألة الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت. وعقد المنتدى في الفترة من 14 إلى 16 مايو 2013 في جنيف (وعقد المنتدى السابق في الفترة من 21 إلى 24 أبريل 2009 في البرتغال، وناقش التقارب والإنترنت ولوائح الاتصالات الدولية). ويهدف المنتدى الذي ينظمه الاتحاد إلى تشجيع المناقشة والسعي إلى التوصل إلى توافق الآراء بين مختلف أصحاب المصلحة في شكل "آراء" تبرز رؤية مشتركة لتوجيه السياسات العامة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالتنظيم والتقييس في العالم. وأصدر المنتدى ستة آراء (الوثيقة 13/16 WTPF) على النحو التالي:

- **الرأي 1 (جنيف، 2013):** تشجيع إنشاء نقاط تبادل الإنترنت (IXP) كحل طويل الأجل لزيادة التوصيلية
- **الرأي 2 (جنيف، 2013):** تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض
- **الرأي 3 (جنيف، 2013):** دعم بناء القدرات من أجل نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)
- **الرأي 4 (جنيف، 2013):** دعم تبني الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت والانتقال من الإصدار الرابع
- **الرأي 5 (جنيف، 2013):** دعم نهج تعدد أصحاب المصلحة في إدارة الإنترنت
- **الرأي 6 (جنيف، 2013):** دعم تفعيل عملية التعاون المعزز.

وتناقش حالياً بلدان عديدة على أعلى مستويات السياسات اعتماد قوانين ولوائح بشأن "حيادية شبكة الإنترنت". ويشمل هذا الموضوع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القادة السياسيون والمنظمون والمشغلون ومقدمو الخدمات. ونظراً لمدى تعقيد هذه القضية وظروف السوق المختلفة في كل بلد، لا يوجد نهج "واحد يناسب الجميع" لهذه القضية.

وفي 2005، نشرت لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) بياناً بشأن سياسات الإنترنت أشارت فيه بوضوح إلى تأييدها للحفاظ على طابع الإنترنت العمومية التي تتسم طبيعتها بالانفتاح وبالتوصيل البيئي، وأقرت بدور الإدارة المناسبة للشبكات. وفي أوروبا، نشر الاتحاد الأوروبي، بالإشارة إلى الفقرة 8 ز) من المادة 1 من التوجيه 2009/140/EC، بياناً بشأن الإنترنت المفتوحة وحيادية الشبكة في أوروبا (COM(2011)0222). ونشرت الهيئات الأوروبية لتنظيم الاتصالات

الإلكترونية (BEREC/ORECE) في ديسمبر 2011 المبادئ التوجيهية بخصوص الشفافية في إطار حيادية الشبكة وإطاراً للعمل بشأن جودة الخدمة. وفي فرنسا، يدعو المجلس الوطني للنظام الرقمي في تقريره المؤرخ 12 مارس 2013 إلى الاعتراف بمبدأ حيادية الإنترنت باعتباره مبدأ أساسياً ذا طابع دستوري.

ونشر الاتحاد الدولي للاتصالات، في 18 أبريل 2013، تقريراً بشأن التنظيم بعنوان "التجاهات الإصلاح في الاتصالات لعام 2013: الجوانب العابرة للحدود الوطنية في تنظيم المجتمع المترابط شبكياً". ويكرس الفصل 2 من هذا التقرير لمسألة حيادية الشبكة. وكما جاء في التقرير، فإن الحوار بشأن حيادية الشبكة لا يزال بعيداً عن الوضوح بسبب عدم وجود تعريف متفق عليه بصورة عامة لهذا المصطلح بين المنظمين أنفسهم.

وكتيراً ما تقدم الخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت من مقدمي الخدمة إلى المستخدمين عبر توصيل بالإنترنت بصورة مستقلة عن مشغل شبكة الاتصالات الذي يوفر التوصيل بالإنترنت. ويشار إلى هذه الخدمات في كثير من الأحيان بوصفها خدمات "غير تقليدية" (OTT). ويتزايد بشكل سريع طلب المستخدمين على هذه الخدمات بالنظر إلى أنهم يريدون حصة أكبر من المنافع الملحوظة الناتجة عن هذه الخدمات. ويتوقع المستهلكون أن يكون بوسعهم النفاذ إلى المحتوى القانوني والتطبيقات والخدمات ويريدون الحصول على معلومات عن اشتراكاتهم. وتؤدي هذه الخدمات إلى الطلب على النفاذ إلى النطاق العريض وخدماته ولكنها تتطلب أن يسعى مشغلو الشبكات إلى إيجاد نماذج أعمال وترتيبات جديدة وخاصة في البلدان النامية.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تركز المسألة على القضايا الجديدة التي نشأت من الطابع المتعدد القطاعات لسوق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية، حيث أدت التطبيقات والخدمات والجهات الفاعلة الجديدة إلى مجموعة من المسائل التنظيمية الناشئة. وعلى اللجنة أن تقوم بتحليل النماذج والأطر التنظيمية للتعاون بين مختلف الكيانات المعنية بتطوير هذه التطبيقات والخدمات الجديدة ونشرها وإدارتها.

2 المسألة أو القضية المطروحة للدراسة

1.2 السياسة والتنظيم

- أ) السياسات واللوائح التي تنهض بشبكات النطاق العريض الميسورة التكلفة، وخدماتها وتطبيقاتها، بما في ذلك سبل الاستفادة المثلى من استعمال الطيف.
- ب) الأساليب الفعالة والناجعة لتمويل النفاذ إلى النطاق العريض في المناطق المحرومة وتلك التي تفتقر إلى الخدمات.
- ج) الشروط التنظيمية والمتعلقة بالسوق اللازمة للنهوض بنشر شبكات النطاق العريض وخدماته وتطبيقاته، بما في ذلك الخيارات التنظيمية لهيئات التنظيم الوطنية الناتجة عن التقارب، فضلاً عن التنسيق مع الوزارات وهيئات التنظيم ذات الصلة نظراً للطابع المتعدد القطاعات للخدمات مثل تحويل الأموال بالوسائل المتنقلة والأعمال المصرفية بالوسائل المتنقلة والتجارة بالوسائل المتنقلة والتجارة الإلكترونية.
- د) قصص النجاح والدروس المستفادة.
- هـ) السبل الكفيلة بإزالة الحواجز التي تعيق نشر البنية التحتية للنطاق العريض وأفضل الممارسات لتحسين التوصيلية عبر الحدود والتغلب على تحديات التوصيلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- و) بالنظر إلى أن تلبية الطلب على المحتوى يتطلب تحسين النفاذ إلى خدمات النطاق العريض، يتعين دراسة ما يلي:

- النمط والاتجاهات في خدمات النطاق العريض، بما في ذلك نشر النطاق العريض والحركة الدولية والتطبيقات وما إلى ذلك؛
- التطبيقات التي تدعم النفاذ المستعملة أساساً للتنمية، مثل الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية، وما إلى ذلك، بأسعار ميسورة مع مراعاة المبادئ التوجيهية السابقة بشأن هذا الموضوع؛
- (ز) الأثر التجاري للاستثمارات الجديدة اللازمة لتلبية الطلبات المتزايدة على النفاذ إلى الإنترنت عموماً والاحتياجات من حيث عرض النطاق والبنية التحتية لتقدم خدمات النطاق العريض بأسعار ميسورة للوفاء باحتياجات التنمية.
- (ح) الآثار المترتبة على توفير التطبيقات والخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت المقدمة من جانب مقدمي المحتوى إلى المستخدمين عبر التوصيل بالإنترنت عريض النطاق، بصورة مستقلة عن مشغل شبكة الاتصالات الذي يقدم التوصيل بالإنترنت، والتي ما يشار إليها كثيراً بوصفها الخدمات "غير التقليدية" (OTT)، بما في ذلك الآثار المترتبة على التنظيم والمنافسة والبنية التحتية للشبكات ونماذج الأعمال.

2.2 الانتقال إلى النطاق العريض وتنفيذه

- (أ) الطرائق لتنفيذ خدمة النطاق العريض، بما في ذلك الانتقال من الشبكات ضيقة النطاق، وميزات التوصيل البيئي والتشغيل البيئي.
- (ب) القضايا التشغيلية والتقنية المرتبطة بنشر شبكات النطاق العريض وخدماته وتطبيقاته، بما في ذلك الانتقال من الشبكات ضيقة النطاق إلى الشبكات عريضة النطاق.
- (ج) السبل الكفيلة بإزالة الحواجز التي تعيق نشر البنية التحتية للنطاق العريض.
- (د) قصص النجاح والدروس المستفادة.
- (هـ) مواصلة دراسة المواضيع المتصلة بتسهيل النفاذ إلى شبكات بروتوكول الإنترنت، والخدمات والتطبيقات المرتبطة بها، على النحو المبين في البند 2 من المسألة 19-2/1 لفترة الدراسة 2010-2014.
- (و) دراسة الجوانب السياسية والتكنولوجية (أ) للانتقال من الإصدار الرابع إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت وبصورة مستقلة و(ب) سبل إدارة النفاذ إلى الشبكات التي تحقق التوازن بين أداء الشبكات والمنافسة والفائدة للمستهلكين.

3 الناتج المتوقع

التقارير والمبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات ودراسات الحالات والتوصيات، حسب الاقتضاء، التي تأخذ في الاعتبار القضايا المطروحة للدراسة والنتائج المتوقعة التالية:

(أ) سياسة النطاق العريض وتنظيمه

'1' السياسات التي تشجع الحوافز لنشر النطاق العريض من خلال المنافسة الفعالة واستثمارات القطاعين العام والخاص والمنافسة بين المنصات والشركات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق النفاذ الشامل إلى خدمات النطاق العريض؛

- '2' دراسة أفضل الممارسات لتشجيع السياسات والممارسات الإقليمية التي تعزز التوصيلية عبر الحدود وتعالجها والتوصيلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- '3' أفضل الممارسات لوضع السياسات القائمة على الحياد في التكنولوجيا والخدمات؛
- '4' الطرائق التي تفتح الأسواق على المنافسة الفعالة من خلال إصلاحات تنظيمية وضريبية شفافة؛
- '5' السياسات التي تشجع الممارسات الفعالة والمبتكرة للاتصالات المتنقلة عريضة النطاق للوافدين والمستهلكين الجدد في الأسواق بما في ذلك توزيع الطيف وتخصيصه؛
- '6' أفضل الممارسات المتعلقة بتقاسم البنية التحتية والنفاذ إلى الشبكات التي تشجع دخول الأسواق، حسب الاقتضاء؛
- '7' بناء القدرات في المجتمعات الريفية و/أو المحرومة؛
- '8' دراسات لبحث منهجيات تسعير جديدة ومبتكرة لخدمات النطاق العريض؛ والاتجاهات في مجال خدمات النطاق العريض، ومن بين جملة أمور، نشر النطاق العريض، والحركة الدولية والتطبيقات، وتقدير حجم الطلب الحالي على النطاق العريض على المستويين العالمي والإقليمي؛
- '9' أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية لتحفيز الاستثمار في النطاق العريض الذي يتيح تقديم خدمات من أجل التنمية بأسعار ميسورة؛
- '10' تحديد أدوات السياسات لتسهيل إتاحة الخدمات والتطبيقات التنافسية القائمة على بروتوكول الإنترنت، المعروفة باسم الخدمات "غير التقليدية" (OTT)، وتوافرها للمستهلكين على المستويين المحلي والوطني؛
- '11' تحديد مجموعة ترتيبات الأعمال الناجحة البديلة التي استخدمت لتلبية الطلب المتزايد والتغيرات الأخرى في السوق؛
- '12' تحديد أفضل الممارسات والسياسات التي تستحدث حوافز للاستثمار في الخدمات والتطبيقات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛
- '13' تقييم التحديات وتقديم نظرة عامة على أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية بشأن الأطر القانونية وآليات التعاون بين الجهات الحكومية المختصة التي تسعى إلى تسهيل تطوير ونشر خدمات وتطبيقات جديدة وتجنب الحواجز التي تعترضها، مثل تحويل الأموال بالوسائل المتنقلة والأعمال المصرفية بالوسائل المتنقلة والتجارة بالوسائل المتنقلة والتجارة الإلكترونية.

(ب) الانتقال إلى النطاق العريض وتنفيذه

- '1' أفضل الممارسات لتمويل النفاذ إلى النطاق العريض في المجتمعات المحرومة والتي تفتقر إلى الخدمات، بما في ذلك صناديق الخدمة الشاملة ومتطلبات التغطية والوسائل البديلة لتمويل النفاذ إلى النطاق العريض؛
- '2' المبادئ التوجيهية لتحقيق الانتقال من الشبكات ضيقة النطاق إلى الشبكات عريضة النطاق على أن تؤخذ في الاعتبار خصوصاً التحديات المحتملة والفوائد والفرص التي قد يصادفها البلد النامي لدى تنفيذ شبكات النطاق العريض وخدماته والتطبيقات المرتبطة به.

(ج) الانتقال من الإصدار الرابع إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت

- '1' تجميع مشاكل واحتياجات البلدان النامية للانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)؛

- '2' توحيد الجهود وتنسيقها لضمان الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)؛
- '3' استقصاء للإجراءات والوسائل والأطر الزمنية للانتقال بشكل فعال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) مع مراعاة تجربة الدول الأعضاء في الاتحاد؛
- ويمكن للتقرير النهائي أن يتضمن أيضاً أفضل الممارسات بشأن الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) والتي يمكن لها أن تشمل الموضوعات التالية:
- (1) الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) فيما يتعلق بمشغلي الاتصالات
 - (1.1) مراحل الانتقال، بما في ذلك أفضل الممارسات لمشغلي ميادين المستوى الأعلى ومقدمي خدمات التطبيقات في جهود عملية الانتقال
 - (2.1) الانتقال فيما يتعلق بالشبكات الرئيسية
 - (3.1) الانتقال فيما يتعلق بشبكات النفاذ
 - (4.1) جمع أفضل الممارسات بشأن التسيير
 - (5.1) خدمة الشبكات
 - (6.1) قضايا جودة الخدمة
 - (7.1) القضايا المتصلة بالأمن في الشبكات طوال عملية الانتقال.
 - (2) الاستخدام المشترك للإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) والإصدار الرابع منه (IPv4)
 - (3) المشاركة المطلوبة من الهيئات التنظيمية.

4 التوقيت

تقارير مرحلية سنوية. ومن المتوقع أن تستمر هذه الدراسة لمدة أربع سنوات.

ينبغي أن يُقدم في غضون سنتين مشروع تقرير عن المواضيع إلى لجنة الدراسات 1.

وينبغي أن يُقدم في غضون أربع سنوات تقرير نهائي والمبادئ التوجيهية أو التوصية (التوصيات) إلى لجنة الدراسات 1.

ويعمل فريق المقررين بالتعاون مع مكتب تنمية الاتصالات على تنفيذ الدروس المستفادة من دراسة المسألة من خلال حلقات دراسية تدريبية.

وتصل أنشطة أفرقة المقررين إلى غايتها في غضون أربع سنوات.

5 جهات الاقتراح/الجهات الراعية

الدول العربية والاتحاد الإفريقي للاتصالات ومجموعة الاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ والبرازيل والكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

6 مصادر المُدخلات

يتمثل المصدر الرئيسي للمدخلات في تجارب الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات التي بدأت نشر شبكات النطاق العريض والتي بدأت عملية الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6). وستتسم مساهمات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بأهمية أساسية لنجاح دراسة هذه المسألة.

وينبغي أيضاً استخدام المقابلات والتقارير المتاحة والدراسات الاستقصائية في جمع البيانات والمعلومات لإعداد الصيغة النهائية لمجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية الخاصة بأفضل الممارسات.

وينبغي أيضاً استخدام المواد المقدمة من المنظمات الإقليمية للاتصالات ومن مراكز بحوث الاتصالات ومن الجهات المصنعة ومن فرق العمل لتجنب الازدواجية في العمل.

ويتسم أيضاً بأهمية بالغة وجود تعاون وثيق مع لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات خاصة لجنة الدراسات 13 ومبادرة المعايير العالمية لشبكات الجيل التالي (GSI-NGN)، ومجموعات وضع المعايير الأخرى الضالعة في الأنشطة التي تُناقش في مسائل الدراسة، والأنشطة الأخرى المضطلع بها في قطاع تنمية الاتصالات.

ويتوقع أن تقدم الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون إليها مساهمات، كما يتوقع ذلك من لجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات وأصحاب المصلحة الآخرين.

7 الجمهور المستهدف

البلدان النامية ¹	البلدان المتقدمة	الجمهور المستهدف
نعم	نعم	واضعو سياسات الاتصالات
نعم	نعم	منظمو الاتصالات
نعم	نعم	مقدمو الخدمات/المشغلون
نعم	نعم	المصنعون
نعم	نعم	المستهلكون/المستعملون النهائيون
نعم	نعم	منظمات وضع المعايير، بما في ذلك الاتحادات التجارية

أ) الجمهور المستهدف - من تحديداً الذي سيستخدم الناتج

جميع واضعي سياسات الاتصالات ومنظمي الاتصالات وموردي الخدمات والمشغلين على الصعيد الوطني فضلاً عن مصنعي تكنولوجيات النطاق العريض.

ب) الطرائق المقترحة لتنفيذ النتائج

ستوزع نتائج المسألة من خلال التقارير المؤقتة والنهائية لقطاع تنمية الاتصالات. وسوف يوفر ذلك وسيلة للجمهور للحصول على تحديثات دورية للأعمال المنفذة، وكذلك وسيلة للجمهور كي يقدم مدخلات و/أو يطلب توضيحاً/مزيداً من المعلومات من لجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات لو احتاج إليها.

8 الطرائق المقترحة لتناول المسألة أو القضية

أ) ما هي الطريقة؟

(1) في إطار لجنة دراسات:

- مسألة (تدرسها لجنة دراسات على مدى عدة سنوات)

(2) في إطار الأنشطة المعتادة لمكتب تنمية الاتصالات

(يرجى الإشارة إلى البرامج والأنشطة والمشاريع، وما إلى ذلك، التي ستشملها أعمال مسألة الدراسة):

- البرامج

- المشاريع

- الخبراء الاستشاريون

- المكاتب الإقليمية

1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

3) سبل أخرى - يرجى وصفها (مثلاً على الصعيد الإقليمي،
في إطار منظمات أخرى، بالاشتراك مع منظمات أخرى، وما إلى ذلك)

□

(ب) ما السبب؟

سيتم تناول هذه المسألة في نطاق لجنة دراسات على مدى فترة دراسة من أربع سنوات (مع تقديم نتائج مرحلية)، وسيقوم المقرر ونوابه بإدارة المسألة. ومن شأن ذلك أن يتيح للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات المساهمة بخبراتهم والدروس المستفادة بشأن الجوانب التقنية والتنظيمية والسياساتية للانتقال من الشبكات القائمة إلى شبكات النطاق العريض.

9 التنسيق والتعاون

ستحتاج لجنة دراسات قطاع تنمية الاتصالات التي تتناول هذه المسألة إلى التنسيق مع:

- لجان الدراسات ذات الصلة في قطاع تقييس الاتصالات، وخصوصاً لجنة الدراسات 13
- جهات الاتصال ذات الصلة في مكتب تنمية الاتصالات والمكاتب الإقليمية للاتحاد
- منسقي أنشطة المشاريع ذات الصلة في مكتب تنمية الاتصالات
- المنظمات المعنية بوضع المعايير (SDO)
- الخبراء والمنظمات ذات الخبرة في هذا المجال.

10 الصلة ببرامج مكتب تنمية الاتصالات

القرار 77 (دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات.

تحددت الصلات ببرامج مكتب تنمية الاتصالات من أجل تعزيز تطوير شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات والخدمات ذات الصلة، بما في ذلك سد الفجوة التقييسية.

11 معلومات أخرى ذات صلة

حسبما يتضح خلال دراسة هذه المسألة.

